المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

28 مايو 2025

مستقبل مصر الصناعية

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

10 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

10 هل يواجه العالم أزمة غذاء

23 مستهدفات طموحة و تنسيق مؤسسي: قراءة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2025/2026

تقديم

تأتي نشرتنا الاقتصادية لهذا الأسبوع في ظل تصاعد المتغيرات الاقتصادية إقليميًا ودوليًا، وما تفرضه من تحديات وفرص على الاقتصادات الناشئة، وفي مقدمتها الاقتصاد المصري. فقد شهد الأسبوع الماضي زخمًا واسعًا في القطاعات الاستثمارية واللوجستية والطاقة، فضلًا عن تطورات بارزة في السياحة والبنوك والشركات، مما تعكس ديناميكية المشهد الاقتصادي المصري واستمرار جهوده في تحقيق الاستقرار وجذب رؤوس الأموال.

شهدت الاسبوع المنقضي إزاحة الستار عن مشروعات قومية استراتيجية مع إصدار حزمة من القرارات الحكومية المصممة بعناية لتعزيز الاستثمار، وتحفيز القطاع الصناعي، ودعم حركة الصادرات، مما يؤكد بلا أدنى شك على التزام الدولة الراسخ بمستقبلٍ من التقدم والازدهار.

لم يقتصر الحراك الاقتصادي على الصعيد المحلي فحسب، بل امتد ليشمل مستجدات هامة على الصعيد الإقليمي والدولي وقطاع الطاقة. فبينما تتجه الأنظار نحو توسع زراعي وصناعي يدعم الاكتفاء الذاتي في مصر، تبرز تحديات وفرص عالمية تتطلب متابعة دقيقة لتأثيراتها على المشهد الاقتصادي الكلي.

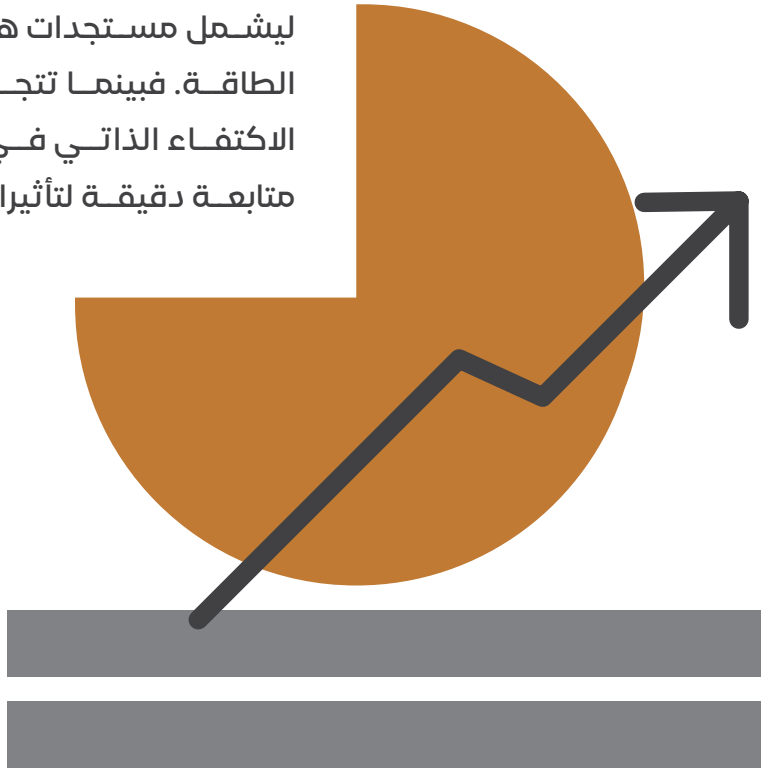

.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع زخمًا تنمويًا مكثفًا في مصر، دافعًا بقوة نحو تحقيق رؤيتها الشاملة. تتمثل في افتتاح مشروعات قومية استراتيجية مع إقرار حزمة من القرارات الحكومية المصممة لتعزيز الاستثمار، تحفيز الصناعة، ودعم الصادرات، مما يؤكد التزام الدولة الثابت بتحقيق التقدم والازدهار.

على الصعيد المحلي: في إطار السعي الحثيث لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد السنوية التي تبلغ حوالي 20 مليار دولار، افتتح فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي المرحلة الأولى من مدينة «مستقبل مصر الصناعية»، بالتوازي مع انطلاق موسم الحصاد. يأتي هذا المشروع ضمن جهود الدولة لاستصلاح 4.5 مليون فدان، وإضافة 800 ألف فدان للرقعة الزراعية بحلول سبتمبر 2025، بهدف الوصول بإجمالي الأراضي القابلة للزراعة في مصر إلى 13.5 مليون فدان بحلول عام 2027. يُتوقع أن يسهم هذا التوسع في زيادة الصادرات الزراعية والغذائية بشكل كبير، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية التي تقيس مستويات الأمن الغذائي، ويمكنكم قراءة المزيد عن تلك المؤشرات في الجزء التحليلي من نشرتنا الخاص بالمقالات التحليلية.

على صعيد القرارات الحكومية: تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرات في قطاعات حيوية؛ وافق مجلس الوزراء على مجموعة من القرارات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات. من أبرز هذه القرارات، تطبيق نظام معامل الربحية «R-Factor» في الاتفاقيات البترولية، الذي يهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات العالمية للاستكشاف والإنتاج في المناطق الواعدة بالبحر المتوسط، مثل تعديل اتفاقيتي «مصري» و«كايرو» مع شركتي إيجاس وإكسون موبيل. من شأن هذا النظام أن يعزز توفير الغاز للسوق المحلية ويحقق المنفعة المتبادلة للأطراف كافة. كما تم تعديل قانون التعليم لتعزيز التعليم التكنولوجي والتقني لضمان مواكبة مخرجات

التعليم لمتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، من خلال بناء شراكات استراتيجية مع قطاعات الإنتاج والأعمال. وعلى صعيد التعاون الإقليمي، تم استحداث آلية لتمويل المشروعات في دول حوض النيل، لدعم المشروعات التنموية والبنية الأساسية في هذه الدول، في إطار تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل. ولتحسين جودة حياة المواطنين، وافق المجلس على 27 مشروعًا ذا نفع عام في محافظات الجيزة، المنوفية، القليوبية، الفيوم، بني سويف، الشرقية، الغربية، الدقهلية، وكفر الشيخ. وأخيرًا، ولتعزيز الصناعة الوطنية، تمت الموافقة على برنامج حوافز إنتاج السيارات الجديد ضمن الاستراتيجية الوطنية لصناعة السيارات، بهدف بناء قاعدة صناعية تنافسية قوية، وزيادة القيمة المضافة المحلية إلى 60%، ورفع المكون الصناعي إلى أكثر من 35%، والوصول بالإنتاج السنوي إلى 100 ألف سيارة، مع تحفيز التحول نحو السيارات صديقة البيئة.

على صعيد الوضع الاقتصادي الكلي: خطط طموحة ومؤشرات إيجابية تعزز الثقة؛ تم إقرار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2026/2025، والتي تعكس طموح الدولة نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. تستهدف الخطة زيادة الاستثمارات الكلية إلى 3.5 تريليون جنيه، ورفع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 17%، وزيادة مساهمة الاستثمارات الخاصة لتصل إلى 65%-63 من إجمالي الاستثمارات، مما يؤكد على الدور المحوري المتزايد للقطاع الخاص في التنمية. كما أكدت الخطة على التزام الدولة بالاستثمار في رأس المال البشري، بتخصيص 700 مليار جنيه لقطاعات التنمية البشرية، بزيادة قدرها 56% عن العام الماضي.

تأتي هذه المستهدفات مدعومة بمؤشرات اقتصادية إيجابية، تعكس نجاح مسار الإصلاح الاقتصادي الذي تشهده مصر. تجدر الإشارة إلى استمرار عمل بعثة صندوق النقد الدولي للمراجعة الخامسة، والتي أشادت بالتقدم المحرز في هذا المسار. تتجلى هذه المؤشرات الإيجابية في ارتفاع معدلات النمو المتوقعة إلى 4.2% و4.5%، وانخفاض الدين والعجز الكلي في الموازنة، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17% خلال الربع الأول من العام المالي 2025/2024 ليصل إلى 2.7 مليار دولار، وارتفاع الاحتياطيات الدولية بنسبة 17% في أبريل 2025 لتصل إلى 48.1 مليار دولار. كما شهدت تحويلات المصريين

العاملين بالخارج ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 84.4% لتسجل حوالي 8.3 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2025/2024، نتيجة لسياسات الدولة التي استهدفت القضاء على السوق الموازية. وتتوقع تقديرات صندوق النقد الدولي تراجع نسبة إجمالي الدين العام الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 86.8% خلال عام 2025/2024، مقارنة بـ 90.9% خلال العام المالي السابق.

على صعيد السياسة النقدية: المركزي المصري يخفض أسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي؛ في خطوة لدعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، أعلن البنك المركزي المصري عن خفض أسعار العائد بواقع 100 نقطة أساس للمرة الثانية منذ بداية عام 2025. وبناءً عليه، أصبح سعر عائد الإيداع 24% وسعر عائد الإقراض 25%. يُتوقع أن يسهم هذا الخفض في تقليل تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد، مما يحفز الاستثمار والإنفاق، ويدعم النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

على صعيد دعم قطاع الصناعة: استثمارات كبرى تعزز القدرة التنافسية وتخلق فرص العمل؛ شهد هذا الأسبوع افتتاحين صناعيين بارزين يؤكدان على جاذبية مصر المتزايدة للاستثمارات الصناعية الكبرى وقدرتها على استقطاب الشركات العالمية. تم افتتاح مصنع «سوميتومو» العملاق لإنتاج الضفائر الكهربائية، الذي يُعد الأكبر للشركة خارج اليابان، ويوفر آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مما يعزز القاعدة الصناعية ويدعم الصادرات. كما تم افتتاح مصنع «شين شينج» الصيني لإنتاج المواسير، والذي يسهم في تغطية احتياجات السوق المحلية ويزيد من الصادرات، مما يؤكد على الجدوى الاقتصادية الكبيرة للاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وقدرتها على أن تصبح مركزًا صناعيًا ولوجستيًا إقليميًا.

كما تستعد مصر لطرح رخص لإنتاج خام البليت لتلبية الطلب المحلي وتحقيق استقرار سوق الحديد. ويخطط بنك البحرين الوطني للتوسع في المنطقة الشرقية من السعودية والإمارات خلال عام 2025. وتتوقع شركة «جيوان» الإماراتية إدارة 15 فندقًا جديدًا في مصر بحلول عام 2028.

على الصعيد الإقليمي؛ شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، حيث يتوقع بنك «إتش إس بي سي» أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 4 تريليونات دولار هذا العام. وعلى الصعيد الدولي؛ تشهد اليابان تسارعًا في التضخم بأعلى وتيرة منذ عامين. وتتجه أسعار الذهب نحو تسجيل أكبر مكاسب أسبوعية منذ أكثر من شهر وسط قلق المستثمرين بشأن العجز المالي في الولايات المتحدة. وتتصدر الدول الإسكندنافية عالميًا نسبة مبيعات السيارات الكهربائية.

وعلى صعيد تتبع تطورات الحرب التجارية فقد اتفقت واشنطن وبكين على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، كما حذرت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد من أن التجارة الدولية «لن تعود كما كانت أبداً» بفعل التوترات المتعلقة بالتعريفات الجمركية. كما أشار رئيس «جيه بي مورغان» إلى احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود تضخمي. وواصلت «بتكوين» تحطيم الأرقام القياسية بتجاوزها 111 ألف دولار وسط تفاؤل متصاعد.

على صعيد الطاقة؛ تشهد كوريا الجنوبية صعودًا لافتًا في سوق الطاقة النووية، مدفوعة بخبرة طويلة وبنية صناعية متكاملة، وسط طلب عالمي متزايد على مصادر نظيفة ومستمرة. بينما تتجه أسعار النفط نحو تسجيل أول انخفاض أسبوعي لها منذ ثلاثة أسابيع وسط مخاوف من تخمة المعروض، مع مناقشات داخل أوبك+ حول زيادة كبيرة جديدة في الإنتاج. وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن إمدادات المعادن الحرجة عرضة لخطر اضطراب كبير بسبب تركزها في عدد قليل من الدول وانتشار قيود التصدير.

على صعيد الشركات الكبرى؛ تواجه «جوجل» تحقيقات احتكار من قبل وزارة العدل الأمريكية بسبب صفقة روبوتات دردشة مع «كاراكتر إيه آي». وتتوقع شركة «BTR» الصينية للبطاريات إيرادات سنوية تبلغ حوالي 1.2 مليار دولار من مصنعيها في المغرب بدءًا من العام المقبل. كما تستعد شركة «فلاي ناو» لإطلاق خدمة «التاكسي الطائر» في الرياض بحلول عام 2030 بتكلفة 100 ريال للرحلة الواحدة. ومن المتوقع أن تصل الأدوية المطورة بالذكاء الاصطناعي إلى الأسواق بحلول عام 2030، حيث تطور «إنسيليكو» أكثر من 40 برنامجًا.

وفـي المقابـل عانـت وول سـتريت مـن فقـدان الزخـم وسـط قلـق مـن ارتفـاع الديـن الأمريكـي، وتراجعـت مؤشـراتها بعـد موجـة بيـع فـي سـوق السـندات. وتتوقـع «رالـف لوريـن» للأزيـاء تباطـؤ نمـو المبيعـات فـي النصـف الثانـي مـن العـام المالـي بسـبب الرسـوم الجمركيـة. كمـا تواجـه الشـركات الناشـئة فـي الشـرق الأوسـط خطـر فقـدان الزخـم بسـبب نقـص التمويـل اللازم للتوسـع. وتفوقـت «BYD» الصينيـة علـى «تـسلا» فـي مبيعـات السـيارات الكهربائيـة فـي أوروبـا لأول مـرة. ومـن الجديـر بالذكـر أن «بوينـغ» تقتـرب مـن اسـتعادة وتيـرة إنتـاج طائـرات «737» بعـد حـادث العـام الماضـي.

مقالات تحليلية

هل يواجه العالم أزمة غذاء

ندى بهاء
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل التصاعد المستمر لأزمة انعدام الأمن الغذائي عالميًا، يكتسب «التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام 2025» أهمية متزايدة كأداة تحليلية محورية لرصد أبعاد الأزمة وتفكيك أسبابها الجذرية. التقرير الصادر عن الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، يسعى إلى تجاوز مرحلة التشخيص نحو دعم حلول مستدامة تعالج العوامل البنيوية المؤدية إلى تفاقم الجوع.

يستعرض التقرير أبرز الإحصاءات حول أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتوزيعهم عبر الخمسة مستويات المعتمدة لقياس حدة الأزمة. كما يلقي الضوء على أبرز المحركات للأوضاع المتدهورة، وعلى رأسها الصراعات المسلحة، والاختلالات الاقتصادية الحادة، والكوارث المناخية المتكررة.

وسيتناول المقال بالتفصيل الدول والمناطق الأكثر تضررًا في كل مرحلة، مع تحليل التداعيات الإنسانية والاقتصادية، وبيان الحاجة الماسّة إلى استجابات فورية وهيكلية في آنٍ معًا. وفي ختامه، يستعرض المقال أهم الرؤى الاستراتيجية والتوصيات العملية التي يطرحها التقرير، كخارطة طريق لتعزيز الأمن الغذائي العالمي وتمكين المجتمعات من الصمود في وجه الأزمات المقبلة.

تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمي: دلالات الأرقام لعام 2024

تُشير البيانات الصادرة لعام 2024 إلى تفاقم مطرد في أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد على المستوى العالمي، حيث تجاوز عدد المتضررين حاجز الـ 295 مليون شخص (295.3 مليون

تحديـدًا) فـي 53 دولـة. يُعـد هـذا الرقـم زيـادةً مقلقـة عـن عـام 2023، الـذي شـهد معانـاة 281.6 مليـون شـخص مـن مسـتويات حـادة مـن انعـدام الأمـن الغذائـي فـي 59 دولـة. ورغـم انخفـاض عـدد الـدول المتأثـرة بشـكل طفيـف، فـإن الزيـادة المطلقـة فـي أعـداد الأفـراد تُشـير إلـى تركـز الأزمـة وتعمقهـا فـي مناطـق معينـة.

هـذا التدهـور يتجلـى فـي ارتفـاع النسـبة العالميـة للمتأثريـن؛ ففـي عـام 2024، بـات حوالـي واحـد مـن كل ثمانيـة أشـخاص حـول العالـم (22.7%) يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغذائـي، مقارنـةً بـ 21.5% فـي عـام 2023. هـذه الزيـادة، وإن بـدت طفيفـة نسـبيًا فـي النسـبة المئويـة، إلا أنهـا تعكـس إضافـة ملاييـن الأشـخاص إلـى دائـرة المعاناة. والأكثـر إثـارة للقلـق هـو أن عـام 2024 يُسـجل العـام السـادس علـى التوالـي الـذي تشـهد فيـه أعـداد المتأثريـن بانعـدام الأمـن الغذائـي الحـاد ارتفاعًـا متواصلًـا، ممـا يؤكـد علـى أن هـذه الأزمـة ليسـت مجـرد ظاهـرة عابـرة، بـل هـي اتجـاه هيكلـي يسـتدعي مراجعـة شـاملة للسياسـات والاسـتراتيجيات العالميـة لمواجهـة الأسـباب الجذريـة واسـتدامة الحلـول.

الأسباب الجذرية وراء تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي

يُشـير التقريـر إلـى عامليـن رئيسـيين يدفعـان تفاقـم أزمـة انعـدام الأمـن الغذائـي علـى مسـتوى العالـم، ممـا يعكـس تعقيـد هـذه الظاهـرة وتعـدد أبعادهـا:

1. الصـراع كعامـل مهيمـن: يظـل الصـراع المسـلح هـو المحـرك الأول والأكثـر تدميـراً لانعـدام الأمـن الغذائـي الحـاد، حيـث طـال تأثيـره مـا

يقـرب مـن 140 مليـون شـخص موزعيـن علـى 20 دولـة. تُبـرز هـذه الأرقـام العلاقـة المباشـرة والمدمـرة بيـن النزاعـات المسـلحة وانهيـار النظـم الغذائيـة، فالحـروب لا تقتصـر آثارهـا علـى تدميـر البنيـة التحتيـة وتعطيـل الإنتـاج الزراعـي فحسـب، بـل تـؤدي أيضـاً إلـى عرقلـة وصـول المسـاعدات الإنسـانية، وتشـريد السـكان، وتدميـر سـبل العيـش، ممـا يدفـع بملاييـن الأفـراد إلـى حافـة الجـوع. إن تركيـز عـدد كبيـر مـن المتضرريـن فـي عـدد محـدود مـن الـدول يشـير إلـى أن بـؤر الصـراع هـي النقـاط الأكثـر خطـورة فـي الخريطـة العالميـة لانعـدام الأمـن الغذائـي.

2. الصدمـات الاقتصاديـة كدافـع خفـي: إلـى جانـب الصـراع، تلعـب الصدمـات الاقتصاديـة دوراً حاسـماً فـي تأجيـج الأزمـة الغذائيـة. تُشـكل عوامـل مثـل التضخـم المرتفـع، والانخفـاض الحـاد فـي قيمـة العملـة، وارتفـاع أسـعار الغـذاء والطاقـة علـى المسـتوى العالمـي ضغوطـاً هائلـة علـى القـدرة الشـرائية للأسـر، خاصـة فـي الـدول ذات الاقتصـادات الهشـة. يـؤدي هـذا التدهـور الاقتصـادي إلـى تقليـص إمكانيـة الأفـراد فـي الحصـول علـى الغـذاء الكافـي والمغـذي، حتـى فـي غيـاب النزاعـات المباشـرة، ممـا يوسـع دائـرة الفقـر والجـوع ويُضعـف قـدرة الـدول علـى الاسـتجابة.

تُصنـف هـذه الأسـباب المعقـدة ضمـن إطـار يُعـرف بالمراحـل الخمـس لانعـدام الأمـن الغذائـي، وهـو نظـام تصنيفي يهـدف إلى تحديـد درجة خطـورة الوضـع الغذائـي لـكل منطقـة، ومـن ثـم توجيـه الاسـتجابات اللازمـة، تبـدأ مـن المرحلـة الأولـى التـي تشـير إلـى حالـة الأمـان الغذائـي، وتنتهـي بالمرحلـة الخامسـة التـي تعكـس مسـتوى الكارثـة أو المجاعـة، حيـث يتعـرض الأفـراد لخطـر شـديد يهـدد حياتهـم، تتـدرج هـذه المراحـل بيـن مسـتويات مختلفـة مـن الخطـورة: فبينمـا تشـير

المرحلة الثانية إلى حالة الضغط الغذائي، تعبّر المرحلة الثالثة عن انعدام أمن غذائي حاد يستدعي تدخلاً عاجلاً، أما المرحلة الرابعة فتمثل حالة طارئة ذات آثار إنسانية واقتصادية خطيرة، ونظرًا لأهمية فهم هذه المستويات في توجيه الاستجابات الإنسانية، سيتم في الأجزاء التالية من هذا التحليل استعراض هذه المراحل بالتفصيل، مع تسليط الضوء على أبرز الدول التي تعاني من كل مرحلة، لفهم أعمق لأبعاد الأزمة.

المرحلة الخامسة: ذروة الكارثة الإنسانية ونداء عاجل للاستجابة

تُمثّل المرحلة الخامسة، والمعروفة بـ «المجاعة/الكارثة»، أقصى درجات انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث تتجاوز الأسر فيها نقص الغذاء الحاد لتعاني من نقص غذائي كارثي و/أو عجز تام عن تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية الأخرى. إن تصنيف منطقة ما ضمن هذه المرحلة يتطلب تسجيل مؤشرات حرجة للغاية، لا تقتصر على مستويات سوء التغذية الحاد المرتفعة بشكل غير مقبول، بل تتعداها إلى معدلات وفيات ناجمة عن سوء التغذية أو الجوع تصل إلى مستويات كارثية. هذه المرحلة لا تدل على أزمة غذائية فحسب، بل على انهيار شبه كامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم سبل العيش.

تُشير بيانات عام 2024 إلى تدهور مأساوي في هذا السياق، حيث قُدر عدد الأشخاص الذين يعانون من المرحلة الخامسة بنحو 2 مليون شخص، وهو ما يمثل أكثر من ضعف العدد المسجل في عام 2023. هذه القفزة الهائلة في الأعداد ليست مجرد زيادة

رقمية، بل تعكس اتساع رقعة المعاناة الإنسانية القصوى. إن بلوغ هذه المرحلة يستدعي إجراءات فورية واستجابة واسعة النطاق ومتعددة القطاعات، تتجاوز مجرد تقديم المعونات الغذائية لتشمل التدخلات الطبية الطارئة، وإعادة بناء سبل العيش، والأهم من ذلك، ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، في ظل التحديات اللوجستية والسياسية التي غالبًا ما تعيق جهود الإغاثة.

شكل رقم (1): البلدان بالمرحلة الخامسة من انعدام الأمن الغذائي

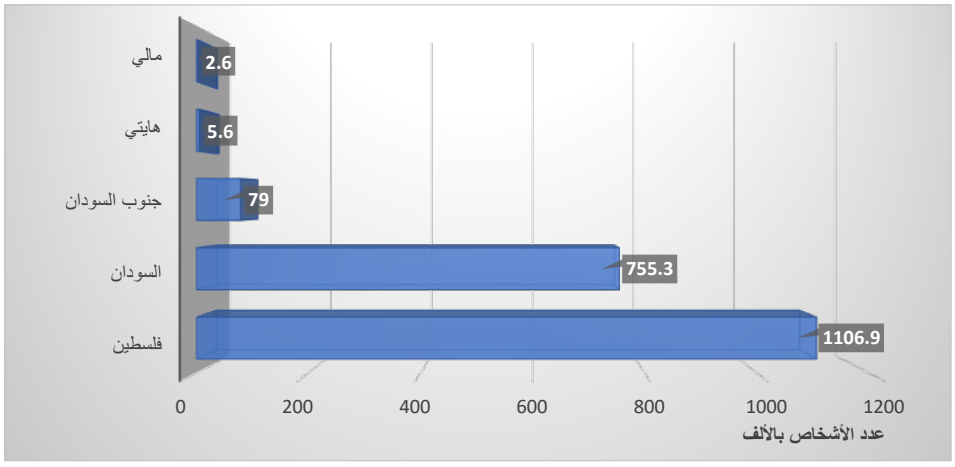

تبرز عدة أمثلة لهذا الواقع المرير في عام 2024:

- قطاع غزة، فلسطين: يواجه القطاع مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي، حيث كان 1.1 مليون شخص يعيشون هذه الكارثة في مارس وإبريل 2024. هذا الرقم يمثل ضعف العدد في الفترة نفسها من عام 2023، مما يؤكد على الأثر المدمر للصراع والحصار على الأمن الغذائي للسكان.

- السودان: قفزت السودان بشكل مأساوي إلى المرتبة الثانية، حيث يعاني نحو 755 ألف شخص من المرحلة الخامسة. هذا التدهور الصادم يؤكد بشكل صارخ كيف يمكن للصراع المسلح أن يدفع ببلد بأكمله نحو مستويات المجاعة؛ ففي عام 2023، لم يكن هناك أي شخص مصنف في هذه المرحلة الكارثية في السودان، مما يُظهر السرعة التي يمكن أن تتدهور بها الأوضاع في ظل النزاعات.

- جنوب السودان وهايتي: يعاني 79 ألف شخص في جنوب السودان (أبريل - يوليو 2024) و5.6 ألف شخص في هايتي (أغسطس 2024 - فبراير 2025) من هذه المرحلة، مما يسلط الضوء على أن الكارثة ليست محصورة في منطقة جغرافية واحدة، بل تمتد إلى مناطق مختلفة متأثرة بالصراعات وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

تُبرز هذه الأمثلة الحاجة الماسة إلى تدخلات عاجلة ومنسقة على المستويات المحلية والدولية لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية في هذه البؤر الساخنة.

المرحلة الرابعة: تجاوز الأزمة وتجنب الكارثة

تُمثل المرحلة الرابعة من تصنيف انعدام الأمن الغذائي، والمعروفة بـ «حالة الطوارئ الغذائية»، نقطة حرجة تُنذر بالانتقال نحو الكارثة الكاملة (المرحلة الخامسة). في هذه المرحلة، لا تواجه الأسر مجرد نقص في الغذاء، بل تعاني من فجوات غذائية كارثية، أي أنها لا تستطيع تأمين الحد الأدنى من الغذاء اللازم للبقاء على قيد الحياة. تترافق هذه الفجوات مع معدلات مرتفعة جدًا لسوء التغذية الحاد، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا كالأطفال، مما يعكس تدهورًا خطيرًا في الحالة الصحية العامة للسكان.

الأخطر من ذلك هو الزيادة غير الطبيعية في معدل الوفيات الناجمة عن الجوع، مما يؤكد أن الوضع قد تجاوز مجرد النقص ليصبح تهديدًا مباشرًا للحياة. إن هذه المؤشرات تُلزم بالتدخل الفوري والمنسق لإنقاذ الأرواح ومنع تدهور الوضع إلى مجاعة شاملة.

تتطلب الاستجابة في هذه المرحلة توزيعًا غذائيًا عاجلاً وواسع النطاق لردم الفجوات الغذائية الفورية، إلى جانب توفير رعاية طبية متخصصة لحالات سوء التغذية الحاد التي تهدد الحياة. ولا يقتصر العمل المطلوب على الإغاثة الطارئة فحسب، بل يمتد ليشمل جهودًا واسعة النطاق لتقليل فجوات استهلاك الطعام ومنع الانهيار التام لسبل العيش. هذا يعني ضرورة التدخل في الأجلين القصير والمتوسط لتقديم الدعم لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية، وتوفير فرص عمل، وإصلاح البنية التحتية المتضررة، لتمكين السكان من استعادة قدرتهم على إنتاج أو شراء الغذاء بشكل مستدام. إن الفشل في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذه المرحلة يهدد بتحويل الوضع إلى كارثة إنسانية أوسع نطاقًا وأكثر تكلفة.

شكل رقم (2): البلدان بالمرحلة الرابعة من انعدام الأمن الغذائي

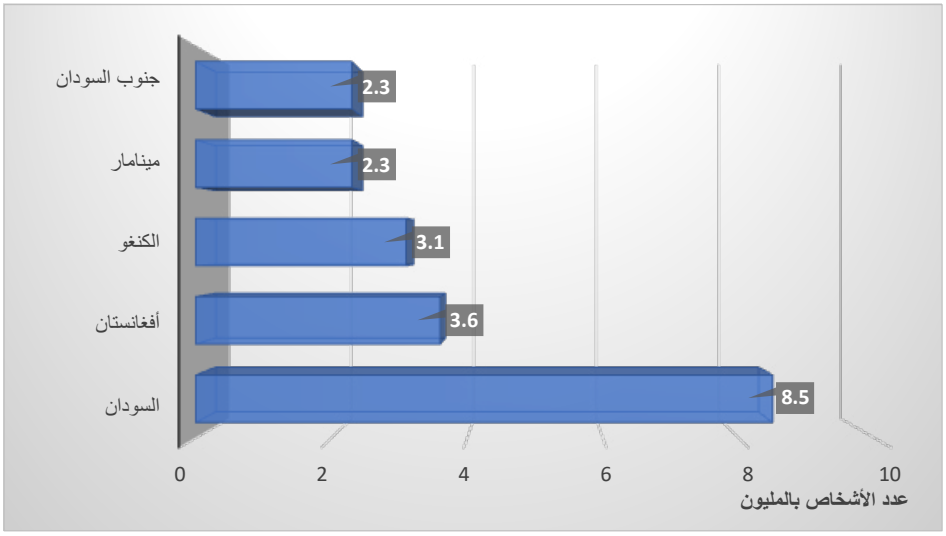

تُشير بيانات عام 2024 إلى انتشار واسع للمرحلة الرابعة من انعدام الأمن الغذائي، حيث قُدر عدد المتضررين بحوالي 35.1 مليون شخص موزعين على 36 دولة. هذا الانتشار الجغرافي الواسع، وإن كان أقل تركيزاً من المرحلة الخامسة، إلا أنه يُبرز اتساع نطاق الدول التي تعاني من فجوات غذائية كارثية وتدهور حاد في المؤشرات الصحية.

عند النظر إلى الدول الأكثر تأثراً، يبرز التقرير بؤرًا رئيسية للمعاناة:

- السودان تتصدر القائمة بأعداد هائلة: تُعد السودان الدولة الأكثر تضرراً في هذه المرحلة، حيث يعاني ما يقرب من 8.5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في المرحلة الرابعة. هذا الرقم الضخم يُشكل نسبة كبيرة من إجمالي المتضررين عالمياً في هذه الفئة، ويؤكد على الأثر المدمر للصراع والتدهور الاقتصادي في دفع أعداد هائلة من السكان نحو حافة المجاعة، خاصة بعد أن رأينا أنها قفزت للمرحلة الخامسة أيضًا.

- أفغانستان: استمرار الأزمة الإنسانية: تليها أفغانستان بـ 3.6 مليون شخص في المرحلة الرابعة. يعكس هذا الرقم استمرار الأزمة الإنسانية في البلاد، والتي تتفاقم بفعل سنوات من الصراع وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية المتكررة، مما يُضعف بشكل منهجي قدرة السكان على تأمين غذائهم.

- الكونغو وميانمار وجنوب السودان: بؤر متفرقة ذات تأثير عميق: تتوالى جمهورية الكونغو الديمقراطية (3.1 مليون شخص)، وميانمار (2.3 مليون شخص)، وجنوب السودان (2.3 مليون شخص) في قائمة الدول الأكثر تضرراً. تُشير هذه الأرقام إلى أن مناطق النزاع المستمرة، أو تلك التي تشهد اضطرابات سياسية واقتصادية حادة، هي الأكثر عرضة لتفاقم الأوضاع الغذائية. كما أن تشابه الأرقام بين ميانمار وجنوب السودان يؤكد أن الأزمات في هذه الدول ليست هامشية، بل تؤثر على شرائح كبيرة من السكان وتتطلب اهتماماً دولياً عاجلاً.

يُظهر هذا التوزيع أن انعدام الأمن الغذائي في المرحلة الرابعة ليس مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو نتيجة لتضافر عوامل معقدة، أبرزها النزاعات المسلحة والهشاشة الاقتصادية، مما يستدعي استجابات شاملة لا تقتصر على المساعدات الغذائية فحسب، بل تمتد لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز الاستقرار والتنمية.

المرحلة الثالثة : الأزمة وتدهور القدرة على التكيف

تُمثل المرحلة الثالثة من انعدام الأمن الغذائي، والمعروفة بـ «الأزمة»، مستوى حرجًا تعاني فيه الأسر من فجوات واضحة في الاستهلاك الغذائي. لا يقتصر الأمر على نقص الغذاء فحسب، بل يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد عن المستويات المعتادة، أو تدهور القدرة الهامشية للأسر على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية. هذا الوضع يشير إلى تآكل آليات التكيف الطبيعية لدى المجتمعات، مما يجعلها عرضة بشكل

متزايد للصدمات المستقبلية. وبالتالي، تتطلب هذه المرحلة إجراءً عاجلاً لحماية سبل العيش وتقليل فجوات استهلاك الأغذية، ليس فقط لمنع التدهور إلى مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي، بل لضمان استمرارية الحياة الكريمة.

شكل رقم (3): البلدان بالمرحلة الثالثة من انعدام الأمن الغذائي

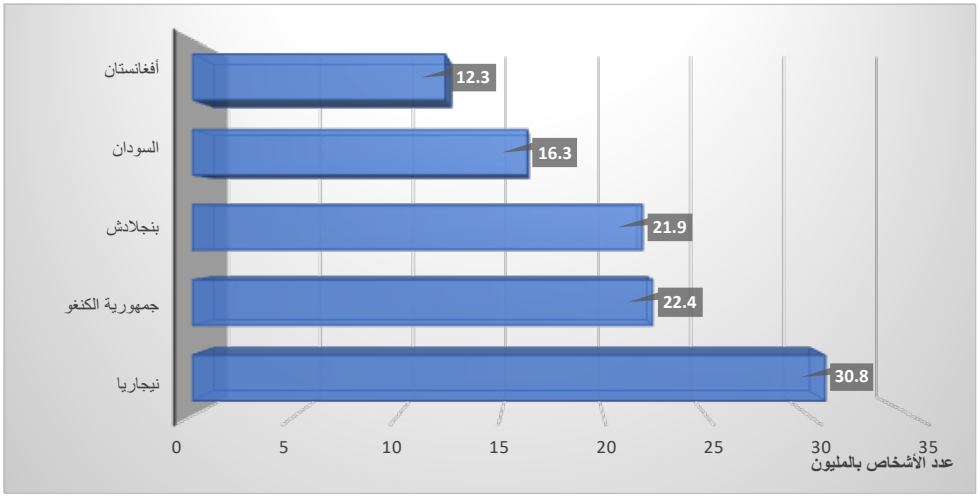

على سبيل المثال في عام 2024، كان يعاني ما يقرب من 190 مليون شخص في 40 دولة من المرحلة الثالثة من انعدام الأمن الغذائي. كانت نيجيريا من أعلى الدول التي تعاني من المرحلة الثالثة من انعدام الأمن الغذائي، حيث وصل عدد الأشخاص الذي يعانون بتلك المرحلة إلى 30.8 مليون شخص، وتليها جمهورية الكونغو، الذي وصل بها عدد الذين يعانون من الأمن الغذائي بتلك المرحلة إلى 22.4 مليون شخص. في المرتبة الثالثة، تأتي بنغلاديش، حيث يعاني بها ما يقرب من 21.9 مليون شخص، وتليها السودان الذي يعاني بها 16.3 مليون شخص، ثم أفغانستان الذي يعاني بها 12.3 مليون شخص.

المرحلة الثانية التهديد الكامن والحاجة إلى بناء القدرة على الصمود

في المرحلة الثانية من انعدام الأمن الغذائي، أو ما يُعرف بـ «الضغط»، تتمكن الأسر من تحقيق استهلاك غذائي كافٍ بالحد الأدنى، لكنها تواجه صعوبة بالغة في تغطية بعض النفقات الأساسية غير الغذائية. هذا يشير إلى أنها تستنزف مواردها أو تعتمد على استراتيجيات تكيف سلبية (مثل بيع الأصول أو الاقتراض المفرط) لتأمين الغذاء، مما يضعف قدرتها على الصمود أمام أي صدمات مستقبلية.

يُظهر الوضع في هذه المرحلة أن السكان عرضة للصدمات (مثل ارتفاع الأسعار، الكوارث الطبيعية، أو النزاعات)، ويتطلبون الدعم لتقليل المخاطر المتعلقة بالكوارث وحماية سبل عيشهم. التدخل في هذه المرحلة يُعد استباقيًا ويهدف إلى منع التدهور إلى مستويات أسوأ، من خلال برامج تعزيز المرونة، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، وتنمية سبل العيش المستدامة.

شكل رقم (4): البلدان بالمرحلة الثانية من انعدام الأمن الغذائي

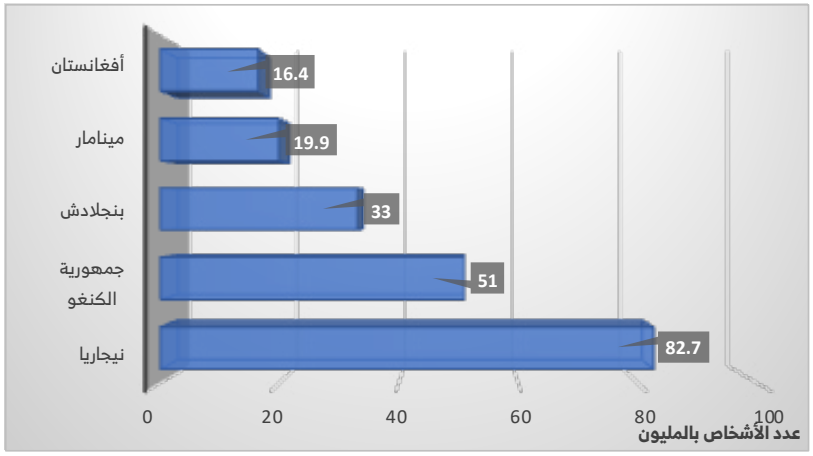

فعلى سبيل المثال في عام 2024، كان يعاني ما يقرب من 344.7 مليون شخص في 39 دولة يعانون من المرحلة الثانية من انعدام الأمن الغذائي. كانت نيجريا من أعلى الدول التي تعاني من المرحلة الثانية من مراحل انعدام الأمن الغذائي، حيث وصل بها عدد من يعانون من تلك المرحلة من انعدام الأمن الغذائي لحوالي 82.7 مليون شخص، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي وصل بها العدد بتلك المرحلة إلى 51 مليون، ثم بنغلاديش بأكثر من 33 مليون، وتليها ميانمار التي يعاني بها 19.9 مليون، ثم أفغانستان التي يعاني بها نحو 16.4 مليون شخص من المرحلة الثانية من مراحل انعدام الأمن الغذائي.

المرحلة الأولى: الأمن النسبي والوقاية

تُمثل المرحلة الأولى، أو «الحد الأدنى/الأمن»، الوضع المثالي الذي تكون فيه الأسر قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من الطعام وغير الغذائية دون الحاجة إلى اللجوء لاستراتيجيات تكيف غير نمطية أو غير مستدامة. الأسر في هذه المرحلة تُصنف على أنها غير معرضة، أو بمرحلة تعرض ضئيلة جدًا، لانعدام الأمن الغذائي. هذا المستوى هو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه المجتمعات والدول، من خلال بناء اقتصادات قوية، وأنظمة غذائية مرنة، وشبكات أمان اجتماعي فعالة.

يُظهر التحليل الشامل لمراحل انعدام الأمن الغذائي في عام 2024 أن العديد من دول العالم تتأثر بمستويات مختلفة من هذه الأزمة.

فبالإضافة إلى الأعداد الهائلة في المراحل الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 31.5 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع وجود 23.9 مليون شخص من النازحين قسراً (15.1 مليون نازح و8.8 مليون لاجئ وطالب لجوء) الذين يعانون من أزمات غذائية. تُبرز هذه الأرقام العلاقة الوثيقة بين النزوح القسري والأزمة الغذائية. كما أن معاناة 2.5 مليون شخص في اليمن وقطاع غزة من سوء التغذية الحاد، منهم 600 ألف يعانون من أشد أشكاله، تُشير إلى بؤر أزمات حادة تستدعي تدخلات فورية ومكثفة.

ختاماً، توقع التقرير أن يواجه 231.2 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 37 دولة عام 2025، انخفاضاً عن عام 2024، حين واجه أكثر من 295 مليون شخص مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 53 دولة، وقد أوصي التقرير الحكومات والشركات وصناع القرار بالعمل على توفير التمويل ودعم الابتكارات والتضامن العالمي لبناء مستقبل يتمتع بالأمن الغذائي والقدرة على الصمود أمام التحديات العديدة ومنها التغير المناخي. كما أوصي بضرورة أن تصبح التجارة مُحركًا للأمن الغذائي – وليس عائقًا أمامه، ومن ثم فهناك حاجه إلى تأسيس أنظمة تجارية عادلة وشفافة قادرة على الصمود تضمن تدفق الغذاء بكفاءة، خاصة أثناء الأزمات.

مستهدفات طموحة و تنسيق مؤسسي:
قراءة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2026/2025

أحمد حجازي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمثل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ركيزة أساسية لتحقيق التقدم والازدهار المستدام، حيث تُعد بمثابة خارطة طريق شاملة توجه جهود الدولة نحو تحقيق أهداف محددة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. مع كل عام مالي جديد، يتم صياغة هذه الخطة بعناية فائقة لتعكس الأولويات الوطنية وتتصدى للتحديات الراهنة، مع استشراف آفاق المستقبل لضمان جودة حياة أفضل للمواطنين وتحفيز النمو الشامل. وتولي الخطط الحديثة اهتمامًا خاصًا بتعزيز رأس المال البشري، ودعم القطاعات الحيوية، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، بما يدعم رؤية مصر التنموية على المدى الطويل.

وقد وافق مجلس الشيوخ المصري، بتاريخ 18 مايو 2025، على مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2026/2025. عقب مناقشات استعرضت خلالها وزيرة التخطيط الأهداف الرئيسية، تركز الخطة على تعزيز التنمية البشرية، دعم قطاعي الصحة والتعليم، توسيع الحماية الاجتماعية، وزيادة كفاءة الإنفاق العام. كما تسعى الخطة إلى تحفيز القطاع الخاص بتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتوجيه الاستثمارات لقطاعات النمو المستدام وخلق فرص العمل.

أولويات واضحة ومحاور متعددة

في ظل سياق عالمي يتسم بالتقلبات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية المتزايدة، تستمر الدولة المصرية في المضي قدمًا نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة. وتأتي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2026/2025 لتشكل خطوة نوعية جديدة على هذا المسار، مدفوعة بإرادة سياسية واضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتوسيع قاعدة الاستثمار، ورفع كفاءة الإنفاق العام، بالتوازي مع تحفيز مشاركة القطاع الخاص وتوجيه الاستثمارات نحو أولويات التنمية الوطنية، وتتمثل أهم البنود الرئيسية في الخطة الوطنية فيما يلي:

النمو الاقتصادي.. مستهدف طموح

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 4.5% في عام 2026/2025، مقارنة بـ 2.4% في 2024/2023، وهو ما يتوافق مع تقديرات البنك الأوروبي حول نمو الاقتصاد المصري والذي توقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 4% خلال عام 2025، و4.5% خلال عام 2026، كما يتوافق مع تقديرات صندوق النقد الدولي حول نمو الاقتصاد المصري والذي توقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 3.8% في عام 2025، و4.3% خلال عام 2026.

شكل 1: تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في مصر

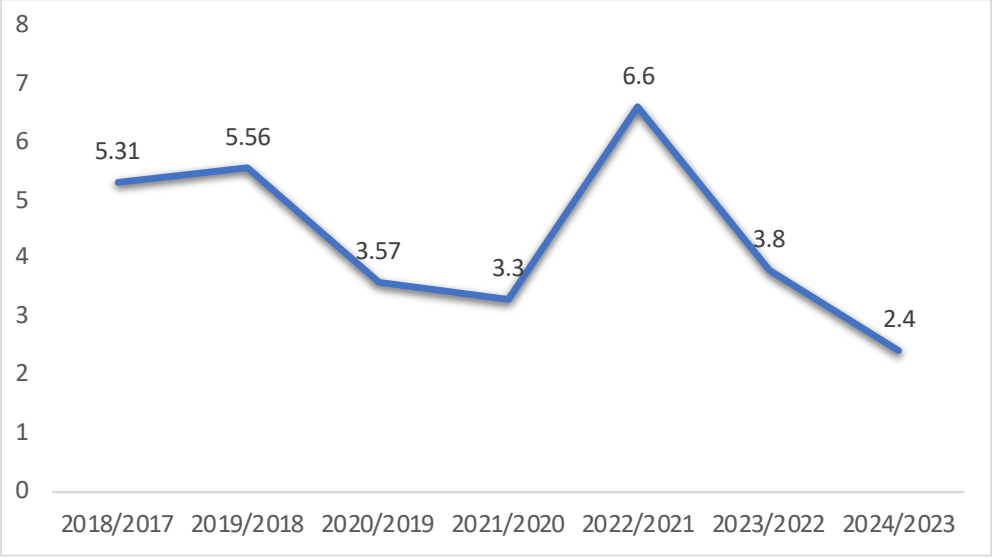

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي المصرية

كما تتوقع الخطة أن يُساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنحو 27% في النمو الاقتصادي، والإنفاق الاستثماري بنسبة 37%، وصافي التغير في الصادرات بنسبة 36%، وهو ما يعطي دلالة واضحة حول السياسات الاقتصادية المصرية المستهدفة خلال لفترة المقبلة، والتي تسعي إلى زيادة مساهمة مكون الاستثمار للناتج المحلى الإجمالي للدولة يقوده بشكل رئيسي استثمارات القطاع الخاص والذي بلغت نسبه استثماراته حوالي 60% من إجمالي الاستثمارات الكلية.

الاستثمارات الكلية.. قفزة غير مسبوقة

تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2026/2025 زيادة الاستثمارات الكلية بحوالي 900 مليار جنيه، لتصل إلى 3.5

تريليـون جنيـه مقارنـة بنحـو 2.6 تريليـون جنيـه عـام 2025/2024، و1.8 تريليـون جنيـه خلال عـام 2024/2023. كمـا تسـتهدف الخطـة رفـع نسـبة مسـاهمة الاسـتثمارات الخاصـة لتصـل إلـى 1.9 تريليـون جنيـه بنسـبة 63% مـن الاسـتثمارات الكليـة، مقابـل 37% للاسـتثمارات العامـة، فـضلًا عـن اسـتمرار الدولـة فـي تطبيـق سياسـة وضـع سـقف للإنفـاق الاسـتثماري لإفسـاح المجـال لمشـاركة أوسـع للقطـاع الخـاص فـي جهـود التنميـة، وارتفـاع معـدل الاسـتثمار إلـى 17.1% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي 2026/2025، مقارنـة بـ 15% فـي العـام السـابق، و13% فـي 2024/2023، كمـا تهـدف الخطـة إلـى رفـع نسـبة المشـروعات الاسـتثمارية الخضـراء إلـى 55% مـن إجمالـي الاسـتثمارات العامـة، مقارنـة بـ 50% فـي عـام 2025/2024، وذلـك عبـر تطبيـق دليـل معاييـر الاسـتدامة البيئيـة وتضميـن البُعـد البيئـي فـي عمليـة التخطيـط العـام.

جدول 1: نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة من الاستثمارات الكلية

السنة المالية	هيكل الاستثمارات الكلية في مصر	
	مساهمة الاستثمار العام (%)	مساهمة الاستثمار الخاص (%)
المستهدف 2025/2024	37	63
2023/2022	78.6	26.9
2022/2021	71	29
2021/2020	77	23
2020/2019	59.5	40.5
2019/2018	53.6	46.4

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي المصرية

ترشيد الانفاق

التزمت الحكومة بتحديد سقف للاستثمارات العامة عند 1.16 تريليون جنيه، مقابل نحو تريليون جنيه في عام 2025/2024، مما يساهم في ترشيد الإنفاق العام وتخفيف أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي، مع تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة.

عدالة التوزيع والتنمية المحلية

خصصت الخطة 28 مليار جنيه للتنمية المحلية، منها 24.3 مليار جنيه موجهة للمحافظات، حيث تم توجيه 35% منها لمحافظات الصعيد، ضمن جهود الدولة لسد الفجوات التنموية بين المحافظات، مع استمرار وزارة التخطيط في تنفيذ مبادرة حوافز تميز الأداء لتحفيز المحافظات على تبني أفضل الممارسات في التخطيط ومتابعة المشروعات للعمل على تحقيق المستهدفات الوطنية بكفاءة وفاعلية.

العدالة الاجتماعية.. «حياة كريمة» مستمرة

وفي إطار استمرار اهتمام الدولة بتحسين حياة المواطن وخدمة عدد أكبر من المراكز والقري وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية للمواطنين، خصصت الخطة الوطنية 25 مليار جنيه لتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، التي تشمل 20 محافظة، 52 مركزًا، و1667 قرية، يقطنها 21.3 مليون مواطن، وتركز على تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تساعد على توفير حياة كريمة للمواطنين.

مؤشرات إيجابية: مقومات نجاح الخطة الوطنية

شهدت مصر خلال الفترة الماضية العديد من المؤشرات الإيجابية التي تعكس تحسن أداء الاقتصاد المصري، والتي تمثلت في زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17% خلال الربع الأول من عام 2025/2024 لتصل إلى 2.7 مليار دولار، مقابل 2.3 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، فضلًا عن ارتفاع الاحتياطيات الدولية بنسبة 17% خلال شهر أبريل 2025 لتصل إلى 48.1 مليار دولار، مقابل 41.1 مليار دولار خلال نفس الشهر من العام السابق.

كما ارتفعت نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للواردات المصرية في فبراير 2025 لتصل إلى حوالي 7 أشهر مقبلة، حيث بلغت قيمة الواردات المصرية 6.7 مليار دولار خلال شهر فبراير 2025، في حين بلغ صافي الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي المصري 47.4 مليار دولار خلال نفس الشهر، وذلك وفقًا لبيانات صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي المصري، وبيانات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لنفس الشهر.

وفي فبراير 2025، صادقت الدولة على حزمة من التسهيلات الضريبية الجديدة التي تهدف إلى تحفيز الامتثال الضريبي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الضريبية، وتحفيز نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، ويأتي ذلك بالتوازي مع مستهدفات الخطة الوطنية لتعزيز الاستثمار وزيادة دور القطاع الخاص في

عام 2026/2025، وأكدت مصلحة الضرائب المصرية في 20 مايو 2025 على التزامها الكامل بتعزيز استقرار السياسة الضريبية بهدف دعم جهود الدولة نحو جذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، مع التأكيد على مراعاة مصالح الممولين وحماية الفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل.

كما قام البنك المركزي المصري في 17 أبريل 2025 بخفض سعر الفائدة بمقدار 2.25%، ووتبعه بخفض اضافي بحوالي 1% في 22 مايو 2025 لتقليل تكلفة الاقتراض الأمر الذي قد يساهم في تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته والتوسع النمو، كما يعكس التحرك والتنسيق الكامل لكافة مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف الوطنية، بالإضافة إلى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 84.4% لتسجل حوالي 8.3 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2025/2024، مقابل حوالي 4,5 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لسياسات الدولة التي استهدفت القضاء على السوق الموازية والحفاظ على استدامة تدفقات العملة الصعبة.

وعلى مستوي الدين العام، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع نسبة إجمالي الدين العام الحكومي من الناتج المحلى الإجمالي ليصل إلى 86.8% خلال عام 2025/2024، مقابل 90.9% خلال العام المالي السابق.

بوجه عام، تعكس خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2026/2025 توجهًا استراتيجيًا متوازنًا يجمع بين الطموح والواقعية، مستندة إلى إرادة سياسية راسخة وإجراءات مدروسة تهدف إلى تعزيز بيئة الاستثمار، وتحقيق توزيع عادل للموارد، ودعم

نمو القطاع الخاص وتوسعه، مع الحرص على ترشيد وكفاءة الإنفاق العام. وبالنظر إلى ما تحققه المؤشرات الاقتصادية من تحسن، إلى جانب التنسيق المؤسسي الفعّال، تبدو آفاق نجاح الخطة واعدة، بما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على المضي قدمًا في مسار التنمية ومواجهة التحديات المستقبلية بثبات ومرونة.

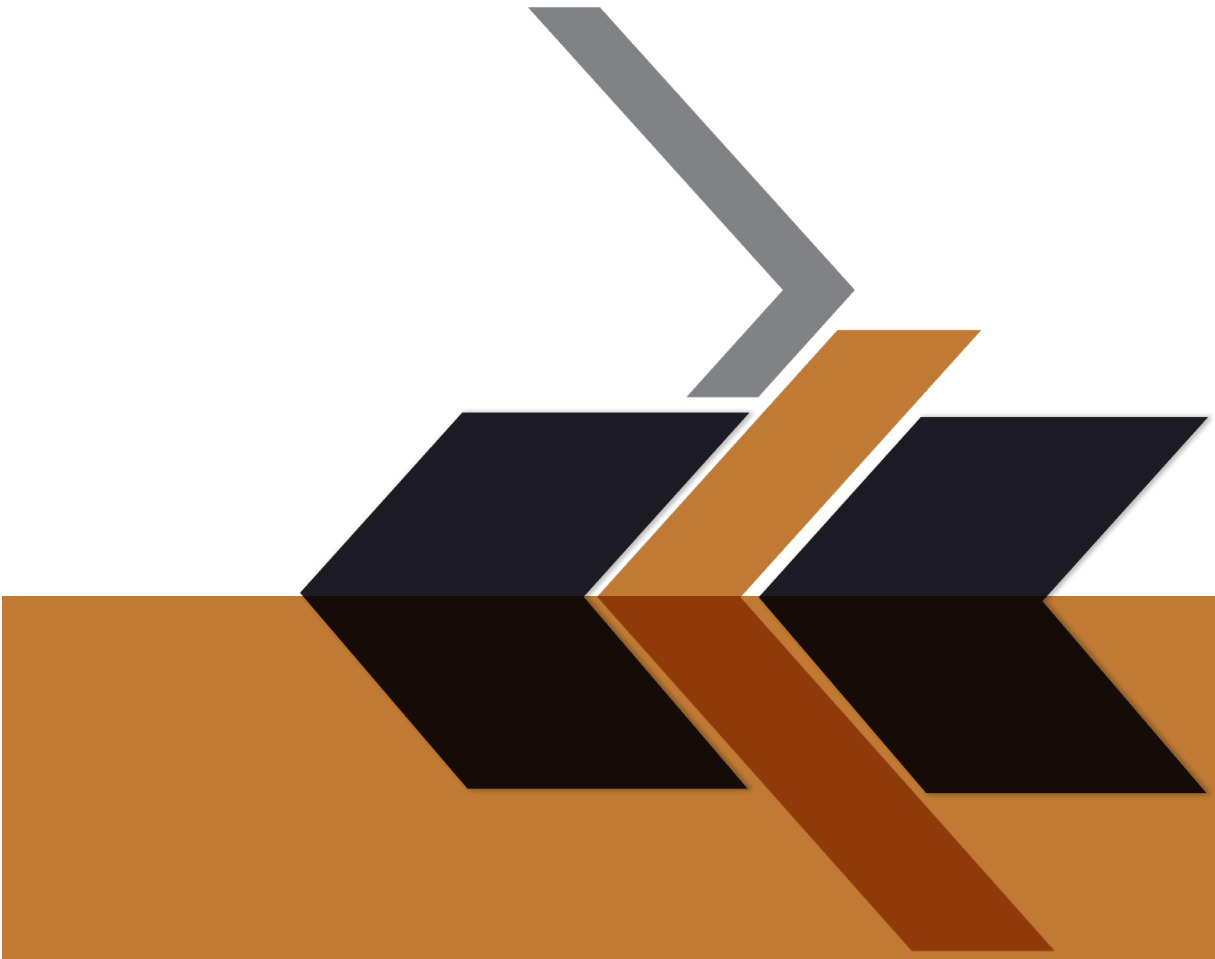

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg